



عقدت لجنة البيئة بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة والأستاذ / حسين لطفي - رئيس اللجنة، وذلك مع الدكتورة / عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث - المركز المصري للدراسات الإقتصادية ECES، كما حضر اللقاء المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية والدكتورة / أمينة فهيم - نائب رئيس لجنة البيئة، والمهندس / محمد عجلان - نائب ثاني رئيس لجنة التطوير العقاري والمقاولات، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الأحد الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة:

” ما بعد مؤتمر تغير المناخ COP 27، وأوجه الإستفادة البيئية والإقتصادية التي حصلت عليها مصر من المؤتمر المشار إليه، والرؤية المستقبلية للمشاريع الخضراء وصديقة البيئة في مصر ضمن توصيات المؤتمر”

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، وقد رحب سيادته بالدكتورة / عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث - المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES ، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون والتواصل بين رجال الأعمال والمركز المصري للبحوث والدراسات الاقتصادية في مجالات الاقتصاد الأخضر المختلفة وذلك لدفع القطاع الخاص نحو الصناعات الخضراء والمشروعات البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية حيث أن هذا المركز يعد أهم مركز بحثي اقتصادي في مصر وكثيراً ما تتبني الحكومة وجمعية رجال الأعمال المصريين توصياته وحلوله المقترحة المختلفة.

ثم قام الأستاذ / حسين لطفي - رئيس لجنة البيئة بالجمعية ، بالترحيب بالدكتورة / عبلة عبد اللطيف، وكافة السادة الحضور، وقد أشار سيادته أن اللقاء يهدف إلى بحث فرص القطاع الخاص في تمويل المشروعات المناخية التي ظهرت حديثاً أثناء وبعد قمة المناخ ٢٧COP في شرم الشيخ مثل المشروعات البيئية وكيفية تحقيق الاستفادة لمصر من التمويل المتاح لمشروعات الاقتصاد الأخضر.

وقد أكد سيادته أن العالم حالياً يتجه بقوة إلى الإنتاج والتصنيع وفق الاشتراطات والمعايير البيئية العالمية ولن يسمح بالتصدير أو التعامل مع الدول والشركات غير الملتزمة بتلك المعايير ومن ثم يجب تنمية وزيادة الوعي لدى القطاع الخاص بحتمية وضرورة الإستثمار في الاقتصاد الأخضر.

ثم بدأت الدكتورة / عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث - المركز المصري للدراسات

الإقتصادية ECES، كلمتها بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وقد اكدت سيادتها أن مصر ودول أخرى كثيرة قد حققت إستفادة كبيرة من قمة المناخ ٢٧-COP على المستوى الإقتصادي من توقيع اتفاقيات ثنائية دولية، بجانب المظهر الدولي المشرف الذي قدمته مصر خلال فترة إستضافتها للمؤتمر.

وأشارت سيادتها أن مصر ستحصل على ٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ٢٥٠ مليون دولار من ألمانيا ٥٠٪ منهم منحة والمتبقى تبادل ديون، مضافة أن البنك الإفريقي للتنمية سيمنح مصر ٢ مليون دولار تقريباً، بجانب اتفاقيات صندوق مصر السيادي بقيمة ٨٣ مليار دولار.

وأشارت إلى أن تنظيم مصر لهذه القمة يعد فرصة عظيمة لإفريقيا في تسليط الضوء على الاهتمام بقضايا المناخ في القارة الإفريقية وكيفية تحقيق العدالة المناخية للدول النامية، مشيرة أن المركز في هذا الصدد قد عقد نحو ٦ ورش عمل قبل انطلاق القمة مع مجموعة من الخبراء الأفارقة في كافة المجالات على رأسها التمويل وتأثير التغيرات المناخية علي حياة المزارعين والزراعة بصفة عامة، وقد عقدت تلك الورش بحضور الخبراء والشباب من الأفارقة، وقد تم اصدار العديد من التوصيات بشأن العدالة المناخية في إفريقيا.

كما اكدت سيادتها أن من أهم توصيات قمة المناخ ٢٧-COP ، أن دول العالم ستوفر سنوياً ١٠٠ مليار دولار لتقليل الانبعاثات، مع التأكيد على حق افريقيا في التنمية، والإلتفات لصوت الدول النامية غير المسموع، حيث أنها الأقل مساهمة في الانبعاثات ولكنها الأكثر تأثراً بتغيرات المناخ والجفاف والتصحر.

وأكدت أنه من بين المكاسب التي حققتها مصر من توصيات القمة، توجه الدولة المصرية لتحويل ٦٠٪ من المشروعات إلى مشروعات خضراء بحلول عام ٢٠٢٥، ووضع دليل استشاري للمشاريع المطروحة، وإعطاء الامتيازات لها ضمن القانون، وتخصيص ٢٥٪ من مشروعات برنامج حياة كريمة لتكون مشروعات خضراء، فضلاً عن إعطاء حوافز وتسهيلات بشكل عام للمشروعات التي تتبع معايير الإقتصاد الأخضر.

ثم أشارت سيادتها إلى أنه من أهم الاتفاقيات الثنائية الدولية، التعاون في مجالات الهيدروجين الأخضر والطاقة الجديدة، وأهم تلك الإتفاقيات ومذكرات التعاون المشترك، مذكرة ركائز التفاهم للتعاون المصري الأوروبي في مجالات الهيدروجين الأخضر والتعاون المصري الألماني في الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين الأخضر، واتفاقية مشروع قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة للصندوق السيادي المصري بقيمة ٨٣ مليار دولار بجانب التعاون مع الإمارات في مشروع الرياح في مصر بطاقة ١٠ جيجاوات والتعاون مع شركة الطاقة الهندية في مشروعات الهيدروجين الأخضر.

وأضافت سيادتها أن أهم ما يميز تكنولوجيات الهيدروجين الأخضر هو أنه يمكن الاستفادة منه في الصناعة على نطاق واسع مقارنة بمجالات الطاقة المتجددة من الشمس والرياح وغيرها والتي لا تكفي احتياجات المصانع، مشيرة أنه بالرغم من ذلك فإن مستقبل الهيدروجين الأخضر يواجه مشكلتين هما ارتباطه بتطور التكنولوجيا لاستخدامه في الحرق والتصنيع بكفاءة بالإضافة إلى أن التحول أو الانتقال لهذه التكنولوجيا مكلف جداً وبطيء.

كما أشارت أن هناك العديد من الفرص الواعدة المعززة للاقتصاد الأخضر مثل مشروعات إعادة التدوير للزيت المنزلي وتحويلها إلى طاقة (البيو ديزل) والتي يتم بالفعل تصديرها إلى ألمانيا بالإضافة إلى إعطاء حافز للمصانع لمشروعات الكرتون.

وأكدت سيادتها في نهاية كلمتها على أن قطاع الزراعة في مصر خلال النسختين الماضيتين اللقمة وضعه جيد من ناحية المشروعات التكنولوجية المستخدمة في تقليل فاقد المياه والملوحة.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على ضرورة أن توفر المؤسسات الدولية والمراكز البحثية الأموال وأساليب التكنولوجيا الحديثة للقطاع الخاص، فضلاً عن نشر التوصيات للاستثمار في مشروعات الإقتصاد الأخضر وتقليل الإنبعاثات مثل تحويل الري بالمزارع للعمل بالطاقة الشمسية.
- تم التأكيد على ضرورة التحول السريع الي الإقتصاد الأخضر بجانب الاهتمام بقطاع الزراعة والتصدير وفقاً للمعايير الدولية والإنتاج المتوافق بيئياً معها، حيث أن قطاع الزراعة من أكثر القطاعات مساهمة في البصمة الكربونية، كما ستأثر التربة الزراعية والمحاصيل بدرجات الحرارة المرتفعة والتغيرات المناخية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، بالرغم من التأثير الإيجابي لمحاصيل محدودة للغاية بارتفاع درجة الحرارة.

- تم التأكيد على ضرورة وجود التشريعات المنظمة في مصر لتستطيع الدخول في منظومة الإقتصاد الأخضر، بحيث تقوم تلك التشريعات بدورها الملزم سواء للقطاع الخاص أو الحكومي بإنتاج المنتجات صديقة البيئة مثل المنتجات التي تم إنتاجها محلياً وإستخدامها طوال فترة المؤتمر، وقد كان أهمها عبوات المياه المصنعة من الكرتون قابل التدوير، وغيرها من المنتجات الأخرى، كما تم التأكيد على ضرورة البدء بتحويل كافة وسائل المواصلات العامة لتصبح صديقة للبيئة وغير ملوثة.
- تم التأكيد على ضرورة وضع تشريعات الإقتصاد الأخضر في مصر من قبل المتخصصين والخبراء في القوانين والتشريعات الخاصة بالتغيرات المناخية والبيئة بوجه عام، وذلك لضمان أن تضم تلك التشريعات كافة الجوانب الفنية والعلمية المتخصصة في هذا الشأن.
- تم التأكيد أن سندات الكربون تعتبر بداية جيدة وفرصة كبيرة للدول النامية، نظراً لما يمكن أن تحققة من دخل لتلك الدول، بما يمكنها من الاستفادة به في آليات التحول الاخضر، كما تم التأكيد أن التوعية للقطاع الخاص حول سندات الكربون وأهميتها وكيفية التعامل بها، أمر هام جداً وسيكون له دور كبير في الإنتشار الواسع لسندات الكربون.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كل من: المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة والأستاذ/
حسين لطفي - رئيس اللجنة، بتوجيه الشكر للدكتورة / عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي
ومدير بحوث المركز المصري للدراسات الإقتصادية ECES، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة
الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء